مركز
السياسة
الدولي للنمو الشامل

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل ممول من مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي و حكومة البرازيل.

رسالة قصيرة

العدد رقم :- 203

يونيو 2013

ممارسات تخصيص نسب قانونية محددة ومحاربة نظام الطوائف كأدوات للحماية الإجتماعية في الهند

بيدرو لارا دي أرودا، مركز السياسة الدولي للنمو الشامل

يتعلق نقاش هام جلبته دراسة دي هان (2013) بكيفية إعتماد مفهوم الأمة في الهند والصين على توفير أدوات عادلة للإدماج الإقتصادي لقطاعات السكان الذين تحاصرهم أوضاع متخلفة. وعلى حين يرتبط الإستبعاد الإجتماعي في الصين إرتباطاً أكثر بالأقليات العرقية (الأجناس الأخرى غير الهان)، إلا أنه في الهند راسخ في مصيدة الهوية والفقر التي نتجت تاريخياً في نظام الطوائف المتحجر، حيث يؤثر هذا الإستبعاد على أغلبية سكان البلاد. وهذا الأخير يستند إلى الممارسات المعرفية الموجودة في جميع مستويات التفاعل الإجتماعي: بدايةً من المستوى الكلي المؤسسي إلى المستوى القطاعي من الممارسات الجامحة.

وتشير دراسة دي هان (2013) إلى نقاش حول ما إذا كانت السياسات الإدماج الشامل للطوائف في الهند تلقي بظلالها على الهويات الأخرى الضعيفة. وهناك أدلة توحي بأن هذا ليس هو الحال، لأن محاربة نظام الطوائف المتحجر يغطي ويتضمن هويات هشة أخرى تدخل ضمن مكونات النظام بالمعني الأوسع. وقد كشفت دراسة ثورات ولي (2006) حول نظام الطوائف المتحجر وبرامج توزيع المواد الغذائية عن إنخفاض الإستبعاد والتشويه حيثما إعتمد نظام التوزيع العام (PDS) ومخطط الوجبة المدرسية في منتصف اليوم (MMS) على دعم الحركات الشعبية مثل برنامج تنمية المرأة والطفل في المناطق الريفية (DWACRA) في ولاية أندرا براديش، وذلك في جوانب التخطيط والتنفيذ والمراجعة لتلك البرامج. وفي هذه الحالة بالذات، لوحظت معدلات إستفادة أكبر بكثير للطوائف والقبائل المتخلفة جنباً إلى جنب مع حالات أقل من المتوسط للممارسات الطائفية الجامحة وذلك رغم كون ولاية أندرا براديش ولاية ذات ثقافة طائفية قوية وتفتقر إلى الموارد المالية مقارنة بالولايات الأخرى التي تم تحليلها في الدراسة.

وبالمثل، تسوق دراسة كل من داس جوبتا وثورات (2009) حججاً مفادها أن مسألة الإعتراف باللامساواة على أساس الهوية الأخرى في حد ذاتها تتطلب أحيانا إطاراً يعتمد على الطائفة. وعند تقييم إمكانية تحقيق الطوائف والقبائل المتخلفة إثنين من الأهداف الإنمائية للألفية هما الهدف 2 والهدف 3 (معالجة المساواة في التعليم بين الجنسين وتمكين المرأة)، يبين المؤلفان أن اللامساواة بين الجنسين بين الطوائف والقبائل المتخلفة أكبر بكثير من الرقم الوطني الإجمالي.

وقد تسببت موجات التحرر الإقتصادي طوال تسعينيات القرن العشرين عن طريق السياسة الإقتصادية الجديدة، في حدوث إنتكاسات حادة لإستهداف الطوائف والقبائل الضعيفة بالبرامج الإجتماعية الرئيسية في ظل الخطتين الخمسيتين العاشرة والحادية عشر. إن برامج الحماية الإجتماعية في الهند تعتمد بشكل عام على الدولة لتعزيز المساواة من خلال سياسات تخصيص نسبة قانونية محددة من المقاعد لتمثيل الفئات المستهدفة، وهي سياسات لا تنطبق على القطاع الخاص.

لقد أثر تحرير الخدمات الإجتماعية الذي جلبته السياسة الإقتصادية الجديدة تأثيراً سلبيا على الدمج الإجتماعي للطوائف والقبائل الضعيفة بطريقتين:

- أولاً، عن طريق تقليل إجمالي فرص العمل التي يمكن أن تكون محفوظة بالتخصيص لمثل هذه الفئات وتكون بمثابة رافعة إجتماعية تساعدتهم على الخروج من فخاخ مصيدة الفقر القائمة؛ و
- ثانياً، من خلال تسليم هذه الخدمات إلى القطاع الخاص فقدت الدولة سلطتها لمنع الممارسات التمييزية الجامحة، وهو ما كان يمكن أن يتحقق لو تم التنفيذ الفعال للسياسات الإجتماعية من قبل الطوائف والقبائل الضعيفة أنفسهم ومراقبة المجتمع المدني و / أو المنظمات على مستوى الدولة.

وفي تقريرها المقدم إلى اليونيسيف حول نظام الطوائف المتحجر ومكافحته ضمن البعثة الصحية الريفية الوطنية، تذكر كافيري جيل (2012) لجان رعاية المرضى، ولجان الصحة والصرف الصحي في القرية كأمثلة على الترتيبات التي يمكن تؤكد الإدماج الشامل للطوائف والقبائل الضعيفة ليس فقط كمستفيدين من خدمات الحماية الإجتماعية، ولكن أيضا كوكلاء / مزودي خدمة مهمين لهذه المخططات.

وفي دراستهما حول توقعات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للفئات المتخلفة في الهند، وصل داس جوبتا وثورات (2009) إلى إستنتاج مثير للقلق مفاده أنه حتى عام 2015، من المحتمل ألا تتحقق معظم الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف المحددة محليا من قبل الحكومة الهندية في الخطتين الخمسيتين العاشرة والحادية عشر. وإذا كان في معظم الحالات يبدو أن الأداء السيئ للطوائف والقبائل الضعيفة هو القوة الرئيسية التي تمنع الهند من تحقيق هذه الأهداف، فإنه يصبح صادماً بشدة أنه حتى في المجالات التي كانت فيها الهند تؤدي أداءً أفضل نسبياً من فترات زمنية أخرى، كما في حالة الهدف الإنمائي الأول للألفية (معالجة الفقر والجوع)، تكشف البيانات المفصلة أن الطوائف المصنفة (المهمشة) التي تعيش تحت خط الفقر قد زادت في الواقع منذ التسعينيات، وكما في بيانات 2004-2005، شكلت الطوائف المصنفة وحدها 39.8 في المئة مِن بين مَن نسبتهم 25.7 في المئة من السكان الهنود الذين يعيشون تحت خط الفقر.

وتشير هذه الملاحظات إلى وجود إطار لمكافحة نظام الطوائف تبنيه الهند باعتباره أداة رئيسية للحماية الإجتماعية، ورغم أنه لا يزال ضعيفاً، إلا أنه مع ذلك لا غنى عنه. وتلعب هذه السياسات دوراً مُماثلاً على غرار الدور الذي تلعبه "الأرض" في حالة الصين. وفي حين تسوق دراسة (ليو، 2013) حُججاً حول الأرض في الصين كوسيلة لتعزيز الحماية الإجتماعية، فإن معاييرمكافحة الطائفية و السياسات المتقدمة لتخصيص نسب قانونية في الهند، جنباً إلى جنب مع الإزدهار في التجارب المحلية للتعاون بين الدولة والمجتمع المدني، يمكن وينبغي النظر فيها بإعتبارها شكلاً أولياً من أشكال تعزيز النمو الشامل. وتشير الشواهد المستمدة من المناقشات الحالية حول الخطة الخمسية الثانية عشرة المقبلة إلى أن أي إجراءات ليبرالية في الهند لا ينبغي وضع تصور لها من دون أن يتم أولاً قياس الآثار المدمر التي تميل إلى أن تُحدِثَها على الهيكل المستهدف للحماية الإجتماعية.

المراجع:

Das Gupta, P. and Thorat, S. (2009). 'Will India's Attainment of MDGs be an Inclusive Process,' IIDS Working Paper Series, Vol. III. No. 02. New Delhi: IIDS.

Gill, K. (2012). 'Promoting 'Inclusiveness': A framework for Assessing India's Flagship Social Welfare Programmes', Social Policy Working Paper Series 2. New Delhi: UNICEF and IIDS.

Thorat, S. and Lee, J. (2006). 'Dalits and the Right to Food – Discrimination and Exclusion in Food-related Government Programmes', IIDS Working Paper Series, Vol. I. No. 03. New Delhi: IIDS.

Thorat. S. and Senapati, C. (2006). 'Reservation Policy in India – Dimensions and Issues', IIDS Working Paper Series, Vol. I. No. 02. New Delhi: IIDS.

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل (IPC – IG)
مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
70076-900 Brasilia, DF - Brazil

بريد إلكتروني :.ipc@ipc-undp
الموقع على الشبكة العالمية : www.ipc-undp.org
ت : +55 61 2105 5000

الآراء التي أعرب عنها في هذه الصفحة هي آراء الكتاب وليس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو حكومة البرازيل.

اضغط و علق